Lawyers,
Conflict & Transition

فعالية دور نقابات المحامين في حالات النزاع والأزمات

ديسمبر 2016

E·S·R·C ECONOMIC & SOCIAL RESEARCH COUNCIL

Queen's University Belfast

Ulster University

TJI Transitional Justice Institute

فعالية دور نقابات المحامين في حالات النزاع والأزمات

فهرس المحتويات

تمهيد..... 1

شكر وتقدير وإخلاء مسؤولية 3

ملخص تنفيذي..... 4

مقدمة..... 6

1. المعايير الدولية..... 7

ضمان استقلالية مهنة المحاماة..... 7

ضمان الاستفادة من القانون 8

التنظيم والتدريب..... 8

الدفاع عن سيادة القانون..... 9

2. المعايير الوطنية..... 11

المهمات والتكليفات..... 11

التنظيم وهيكل النقابة..... 12

وضع البرامج 13

3. دور نقابات المحامين في حالات النزاع والأزمات 16

خاتمة – معيار النقابة الفعالة..... 21

المصادر..... 22

تمهيد

طُلب إعداد هذا التقرير كجزء من مشروع "المحامون والنزاعات والمراحل الانتقالية"، وهو مبادرة مدتها ثلاث سنوات يمولها مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية.

أمّا المشروع الأشمل، فهو يتناول دور المحامين إبان النزاعات وعصور الحكم الديكتاتوري والمراحل الانتقالية السياسية. فرغم أن مبدأ سيادة القانون يعتبر من المبادئ الرئيسية في النظرية المعاصرة لمفهوم العدالة الانتقالية وتطبيقها، لم تولي البحوث ذات الصلة الاهتمام الكافي لدور المحامين خارج المحاكم، أو اعتبارهم فعلياً "أشخاص حقيقيين" يمارسون عملهم داخل النظام.

وبناءً على ست دراسات حالة رئيسية تم إجراؤها في كل من الدول التالية (كمبوديا وتشيلي وإسرائيل وفلسطين وتونس وجنوب أفريقيا)، توضعنا إطار عمل موضوعي قائم على المقارنة لمهنة المحاماة عبر المراحل التاريخية في المجتمعات التي تشهد نزاعات ومراحل انتقالية. ويتمثل الغرض من هذا المشروع، الذي يعتمد على منهج كلي في دراسة دور القانون والمحامين ووظيفتهم، في أن يشكل حلقة وصل بين العدالة الانتقالية والعلم الاجتماعي لمهنة المحاماة.

يشارك في المشروع أعضاء من كلية الحقوق بجامعة كوينز في بلفاست ومعهد العدالة الانتقالية بجامعة أولستر. وينطوي هذا المشروع في جوهره على بعدٍ واقعي ويسعى إلى إحداث فرق في كل من النظرية والتطبيق. فبالإضافة إلى النتائج الأكاديمية التي توصلنا إليها، عقدنا العزم أيضًا على تحقيق نتائج أخرىمن شأنها مساندة المجتمعات التي نُجري الأبحاث فيها. وكذلك، وكنا ندرك منذ البداية أن هناك اتهام من قبل البعض للباحثين الميدانيين الأكاديميين أنهم في بعض الأحيان "يراوحون مكانهم" قبل أن يتحركوا من جديد دون أن يعود ذلك على المشاركين بفائدة كبيرة واضحة. لذلك، حرصنا، كجزء من سياسة الأخلاقيات التي ننتهجها، على إعداد هذه السلسة من التقارير العملية المصممة خصيصًا لكل ولاية قضائية قيد الدراسة، إلى جانب إعداد ورقة توجيهية دولية عامة.

وكنا قد وجهنا دعوة للأشخاص الذين أجرينا معهم مقابلة شخصية في إطار المشروع الأشمل (عددهم يزيد عن 120 شخصًا) لاقتراح أفكار وموضوعات بحثية وثيقة الصلة بهم وبالمؤسسات والشبكات التي يعملون لديها. وقد حرص فريق العمل الرئيسي على فرز هذه الاقتراحات وتحليلها ثم التكليف بإعداد تقريرين رئيسيين لكل ولاية قضائية. وفي بعض الحالات، كنا ننجز العمل داخل المؤسسة، بينما اعتمدنا في حالات أخرى على موارد مستشارينا الدوليين ومواهبهم.

والغرض من إعداد هذه التقارير هو مصدراً قيّما فوري للممارسين، وبالتالي حرصنا على تجنب اللغة والمصطلحات الأكاديمية المعقدة، وكذلك على أن تكون النصوص متوفرة باللغة الإنجليزية واللغات المحلية ذات الصلة.

ويمكن لجمهور القراء المتوقع ملاحظة مدى تنوع الأشخاص الذين أجرينا معهم مقابلات شخصية، فهم:

- أشخاص يعملون في مهنة المحاماة على المستوى الوطني والدولي (محاميي القضايا العامة/ النضال ومحاميي الدولة)
- علماء مهتمون بدور المحامين كنشطاء سياسيين واجتماعيين (مع تركيز خاص على العدالة الانتقالية)
- مسؤولون حكوميون
- صانعو السياسات الدولية
- نشطاء المجتمع المدني
-
- صحفيون ومعلقون آخرون

السلسلة كاملة متوفرة على موقعنا على شبكة الإنترنت (www.lawyersconflictandtransition.org) وسوف يتم تعميمها من خلال شبكاتنا المتعددة وحسابنا على تويتر (@lawyers_TJ).

نتمنى لكم الاستمتاع بقراءة هذا التقرير ونشجعكم على نشره بين شبكاتكم الخاصة.

لمزيد من المعلومات حول المشروع الأشمل، يُرجى عدم التردد في الاتصال بنا على:

www.lawyersconflictandtransition.org/contact

كيران ماكيفوي، حاصل على درجة الدكتوراة

مدير مشروع "المحامون والنزاعات والمراحل الانتقالية"

ديسمبر 2016

شكر وتقدير وإخلاء مسؤولية

هذا التقرير من إعداد جوناثان بورتر بالتعاون مع مشروع "المحامون والنزاعات والمراحل الإنتقالية". ويتحمل المؤلفون مسؤولية جميع الآراء المذكورة والأخطاء الواردة فيه.

هذا التقرير متوفر بالمجان. والآراء ووجهات النظر الواردة فيه تعبر فقط عن وجهة نظر المؤلفين وليس عن آراء مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية. ويجوز لك استخدام التقرير وطباعته كليًا أو جزئيًا للأغراض التعليمية بشرط مراعاة ما يلي (1) عدم تغيير المحتوى أو تعديله؛ (2) عدم استخدام المادة العلمية لأهداف ربحية؛ (3) الإقرار بأصحاب حق الطبع والنشر والمصدر في أي نسخة من التقرير.

في حدود ما يسمح به القانون، يخلي المؤلفون كامل مسؤوليتهم عن استخدامك للتقرير. ويؤكد المؤلفون على الاحتفاظ بحقهم المعنوي بموجب قانون حقوق الطبع والتصميمات وبراءات الاختراع لعام 1988 في ذكر أسمائهم باعتبارهم مؤلفي هذا العمل.

الرقم الدولي الموحد للكتاب: 9781909131583

ملخص تنفيذي

- غالبًا ما يتم إنشاء نقابات المحامين (المعروفة أيضًا باسم مجالس الهيئة القانونية وجمعيات المحامين) لتكون بمثابة منبر موحد يعبر عن مهنة المحاماة إلى جانب اضطلاعها بأدوار أخرى من بينها: تنظيم مهنة المحاماة وحماية سيادة القانون والإسهام في إصلاح القوانين.
- أرست الأمم المتحدة معايير دولية بشأن تنظيم نقابات المحامين وفعاليتها. وتتضمن هذه المعايير مبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بدور المحامين والتي تستهدف بشكل رئيسي المحامين الأفراد، لكنها تشمل أيضًا وضع إرشادات وتوصيات لنقابات المحامين. علاوة على ذلك، وضع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلالية القضاة والمحامين على حدٍ سواء إرشادات خاصة بنقابات المحامين.
- تحرص نقابة المحامين الدولية بشكل منتظم على نشر بيانات وإعلانات وإرشادات تتعلق بالأداء الفعال لنقابات المحامين الوطنية.
- تشير المعايير الدولية المعنية بدور نقابات المحامين إلى ضرورة أن يكون لهذه النقابات دور إيجابي في:
  - الدفاع عن استقلالية مهنة المحاماة. تؤدي نقابات المحامين دورًا هامًا في ضمان عدم تدخل الدولة في مهنة المحاماة بالإضافة إلى قدرة المحامين الأفراد على أداء عملهم دون التعرض للمضايقات أو التهديد. وتبرز أهمية هذا الدور بشكل أكبر في أوقات الأزمات أو النزاعات حيث قد تسعى السلطات الحكومية إلى السيطرة أو الإشراف على تطبيق العدالة ومهنة المحاماة ككل.
  - ضمان الوصول إلى العدالة. تشير المعايير الدولية إلى أنه ينبغي على نقابات المحامين دعم الأفراد للاستفادة من القانون لا سيما الفقراء منهم والمهمشين، من خلال مثلاً إزالة الحواجز للاستفادة من الخدمات القانونية وتقديم خدمات مجانية.
  - التنظيم والتدريب. ، يجب على نقابات المحامين، بصرف النظر عن هيكلها أو الولايات القضائية التي تعمل ضمنها، تنظيم أعضائها وتدريبهم، ويتضمن ذلك تنظيم أخلاقيات المهنة وتحديد الإجراءات التأديبية فضلاً عن تقديم التوعية القانونية المستمرة.
  - الدفاع عن سيادة القانون. تقود نقابات المحامين، باعتبارها المنبر الموحد لمهنة المحاماة، الدفاع عن تطبيق القانون خصوصًا في أوقات الأزمات. وقد يقتضي الأمر ممارسة نشاط سياسي يُعنى بتطبيق العدالة ومعاملة المحامين.
- تقدم أفضل الممارسات القانونية الوطنية، إلى جانب هذه المعايير الدولية، المزيد من الإرشادات فيما يتعلق بالمهمات والتكليفات علاوة على التنظيم والهيكلة وإعداد البرامج.
- في الغالب يكون من الأكثر صعوبة تحديد مسؤوليات وأدوار نقابات المحامين التي تعمل في ولايات قضائية تشهد أزمات وصراعات. فقد يواجه استقلال مهنة المحاماة تهديدات أو تُقوّض سيادة القانون أو يستشري الفساد مما يتسبب في العديد من المشكلات التي تعوق الأداء الفعال لنقابات المحامين. لكن المعايير الدولية لا تركز كثيراً على هذه الحالات ولابد من استخلاصها من واقع دراسات الحالةوالاستجابة الدولية لها.
- يدور الجدال حول المدى الذي ينبغي أن تحتفظ نقابة المحامين ضمنه بموقف محايد أو تستجيب استجابة فعالة للأزمات بما فيها انتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات التي تواجه سيادة القانون.
- تضطلع بعض نقابات المحامين بدور فعال في أوقات النزاع أو الحكم الاستبدادي على وجه الخصوص. فإذا تبنّت نقابات المحامين موقفًا متخاذلاً إزاء انتهاكات حقوق الإنسان ومهاجمة مبدأ سيادة القانون، فإنها تصبح بذلك عرضة للنقد.

- يمثل الفساد المنتشر في الولايات القضائية خلال الأزمات مشكلة خاصة بالنسبة لنقابات المحامين. فقد تؤثر المحسوبية على تنظيم وأنشطة نقابة المحامين ذاتها.
- ورغم هذه التحديات، فإن الانتقاد بالتخاذل بالإضافة إلى الجهود التي يبذلها بها محامو القضايا العامة كان له أحيانًا دور إيجابي في دفع نقابات المحامين إلى الاستجابة للأزمات بطريقة أكثر فعالية.
- ما زال هناك ضرورة إلى وجود معايير وإرشادات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بدور نقابات المحامين ومسؤولياتها في البيئات التي تمر بأزمات ونزاعات. وبالتالي، ينبغي إرساء معايير تتعلق بموضوعات مثل:
  - متى وكيف ينبغي على نقابات المحامين تبنّي مواقف للدفاع عن مبدأ سيادة القانون ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان.
  - ضمان الاستفادة من الخدمات القانونية من خلال تقديم خدمات مجانية خصوصًا عندما تؤثر الأزمة أو النزاع على مجتمع مهمش أو مجتمع أقلية وتقوّض من قدرتهم على الوصول إلى هذه الخدمات.
  - كيفية حماية استقلاللية مهنة المحاماة من تدخل الدولة حال الأزمات.
  - آليات حماية المحامين والسعي للوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالمحامين الذين يتعرضون للتهديدات أو الذين يُقتلون جراء عملهم.

مقدمة

أصبحت نقابات المحامين ومجالس الهيئة القانونية وجمعيات المحامين[1] سمة موحدة لمعظم الأنظمة القانونية الحديثة. فغالباً ما يتم إنشاء هذه المؤسسات لتكون بمثابة منبر موحد لمهنة المحاماة إلى جانب ممارسة أدوار أخرى كتنظيم مهنة المحاماة وحماية سيادة القانون ودعم إصلاح القوانين. وتؤدي معظم نقابات المحامين الحديثة مهمات متشابهة تهدف إلى إفادة ثلاث جماعات وهي: المحامون الأفراد ومهنة المحاماة ككل وعامة الناس بوجه عام.[2]

لنقابات المحامين أشكال كثيرة ومتنوعة تعتمد على الولاية القضائية. فبعض هذه النقابات إلزامية ذات دور تنظيمي يتحتم الحصول على عضويتها ممارسة مهنة المحاماة بشكل قانوني، بينما البعض الآخر عبارة عن نقابات تطوعية أو مقتصرة على جماعات متخصصة ربما تعمل في مجالات قانونية معينة، وهناك بعض النقابات الأخرى التي تقتصر على جماعات أقلية من العاملين بمهنة المحاماة.[3] وكما تتنوع نقابات المحامين ذاتها، تتنوع كذلك الولايات القضائية التي تعمل ضمنها. فبعض نقابات المحامين تعمل على تنظيم مهنة المحاماة في بيئات سياسية واجتماعية تحترم سيادة القانون بشدة وتتمتع فيها مهنة المحاماة بالاستقلال التام. ولكن، هناك نقابات محامين أخرى تضطر إلى مزاولة مهامها وسط نزاعات مسلحة أو كوارث طبيعية أو اضطرابات سياسية أو غيرها من الأزمات واسعة الانتشار التي تهدد مبدأ سيادة القانون وحقوق الإنسان فضلاً عن استقلال مهنة المحاماة.

وفي ظل تنوع نقابات المحامين وتعدد الولايات القضائية التي تعمل ضمنها، هل يوجد ما يمكن وصفه بأفضل الممارسات الأساسية التي تحدد أو تميز نقابة المحامين الفعالة؟ كذلك في حالة الاضطرابات السياسية أو الاجتماعية؛ ما هي الأدوار والمسؤوليات المنوطة بنقابات المحامين الفعالة وكيف يتم تنفيذها؟ يسعى هذا البحث إلى دراسة المعايير المشتركة لنقابات المحامين بغرض تحديد المعايير الموجودة لقياس مدى فعالية النقابات في أوقات السلم والنزاع. يتناول القسم الأول الإطار الدولي الحالي ويحاول التعرف على المعايير الخاصة بالأدوار والمسؤوليات المنوطة بنقابات المحامين بالإضافة إلى الجوانب التي تتطلب المزيد من التطوير. ويتطرق الفصل الثاني إلى الإتجاهات المشتركة وأوجه الاختلاف بين نقابات المحامين المتعددة من أجل تحديد المعايير وأفضل الممارسات الوطنية التي تحدد نقابة المحامين الفعالة. أما الفصل الأخير، فيسعى إلى تحليل الفجوات الموجودة بين المعايير الخاصة بالولايات القضائية التي تمر بأزمات أو صراعات. ويركز الفصل بالتحديد على ضرورة إرساء معايير وقواعد لنقابات المحامين التي تمارس نشاطها في بيئات الطوارئ وبيئات العمل عالية المخاطر.

---

[1] تعتبر هذه المصطلحات المتنوعة الواردة في هذا المقال مترادفات وسيتم استخدام مصطلح "نقابة المحامين".

[2] كوينتين جونستون "نقابات المحامين: السياسات والأداء"، *مجلة بيل لو أند بوليسي ريفيو* 15 (193)، 1996، ص.195.

[3] العديد من الولايات القضائية لديها نقابة محامين إلزامية كأحد المتطلبات اللازمة لممارسة مهنة المحاماة وقد يكون لديها المزيد من نقابات المحامين التطوعية التي تمثل مصالح خاصة. على سبيل المثال، تشترط الهند على جميع المحامين الإنضمام إلى مجلس الهيئة القانونية في الهند لمزاولة المهنة، مما يجعلها نقابة إلزامية. وفي الولايات المتحدة، تشترط معظم الولايات عضوية نقابة المحامين داخل الولاية لممارسة مهنة المحاماة. أما نقابات المحامين التطوعية فتتضمن جهات خاصة غير إلزامية وغير تنظيمية، منها على سبيل المثال إتحاد المحاميات في كينيا أو الجمعية العربية للتحكيم الدولي في فرنسا أو واحدة من أكبر نقابات المحامين التطوعية وهي – نقابة المحامين الأمريكية.

I. المعايير الدولية

إلى جانب مزاولي المهن الطبية، المحامون هم أرباب المهنة الوحيدة صاحبة المعايير المتطورة والمنظمة إلى حد كبير على مستوى الأمم المتحدة.[4] تضفي مبادئ الأمم المتحدة الأساسية الخاصة بدور المحامين التزامات على مهنة المحاماة لضمان عملها الفعال وتشجع احترام الحقوق الأساسية. وعلى وجه التحديد، على المحامين "المحافظة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يقرها القانون الوطني والدولي"، و"التصرف بما يتفق والقانون والمعايير المعترف بها وأخلاقيات مهنة المحاماة".[5] كذلك تقر المبادئ الأساسية بالدور الحيوي لنقابات المحامين في "المحافظة على المعايير والأخلاق المهنية، وحماية أعضائها من الاضطهاد والقيود المخالفة، والانتهاكات، وتقديم الخدمات القانونية إلى كل من هم في حاجة لها منهم، والتعاون مع المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأخرى لتعزيز غايات العدالة والمصلحة العامة".[6] إضافة إلى ذلك، تقرّ المبادئ الأساسية أن تلك الحقوق والحريات الأساسية تتطلب الوصول إلى مهنة محاماة تحافظ على استقلاليتها في جميع الأوقات.[7] وقد قام مُقرْر الأمم المتحدة المعني باستقلالية القضاة والمحامين بإدخال تطويرات أكبر على تلك المتطلبات ، كما هو مبيّن أدناه.

إضافة إلى ذلك، تقدم النقابة الدولية لنقابات المحامين إرشادات مهمة فيما يتصل بأفضل الممارسات الخاصة بنقابات المحامين المحلية ليتم إتباعها. وبوصفها "المنبر العالمي" لمهنة المحاماة، تسعى النقابة الدولية لنقابات المحامين إلى التأثير على تطوير القانون الدولي وتشكيل مستقبل مهنة المحاماة في كافة أنحاء العالم.[8] ومن بين النشاطات الرئيسية الثلاثة لمهنة المحاماة هناك نشاط يتمثل في دعم نقابات المحامين حول العالم. ويتضمن هذا تقديم الدعم لتطوير نقابات المحامين وأفضل الممارسات في حوكمتهم وعملهم.[9] ونعرض أدناه تحليل لتلك المعايير العامة، إضافة إلى تلك المتضمنة في مبادئ الأمم المتحدة الأساسية.

ضمان استقلالية مهنة المحاماة

استقلال مهنة المحاماة مبدأ أساسي متمم للعمل الفعال لنقابة المحامين، ويحظى بحماية كبيرة على المستوى الدولي. تتيح مبادئ الأمم المتحدة الأساسية لنقابات المحامين أن يكون لها دور حيوي في حماية المحامين ومهنة المحاماة ككل من القيود والانتهاكات.[10] وقد أقرّت النقابة الدولية لنقابات المحامين أن استقلالية مهنة المحاماة "يمثل ضماناً ضرورياً لنشر حقوق الإنسان وحمايتها، وأنه أمر ضروري للخدمات القانونية الفعالة والوافية".[11] وفي الواقع، صيانة استقلال مهنة المحاماة وحق المحامين في مزاولة مهنتهم دون تدخل هو من بين الأهداف الثلاثة الرئيسية للنقابة الدولية لنقابات المحامين. لذلك، فإن نقابات المحامين الفعالة يجب أن تعمل على ضمان قدرة المحامين على مزاولة مهنتهم دون خوف ومحاباة. وعلى النحو الذي تتطرق إليه المناقشة أدناه، فإن استقلال مهنة المحاماة يصبح حيوياً في أوقات الأزمات، حيث يكون لنقابات المحامين والمهنة ككل دور مركزي في المحافظة على سيادة القانون وضمان الوصول إلى العدالة.

---

[4] كيران ماك إيفوي Kieran McEvoy، "ما الذي فعله المحامون أثناء "الحرب": الحيادية، النزاع وثقافة التزام الصمت"، مجلة *The Modern Law Review*، 74(3)، 2001، ص. 383.

[5] مبادئ الأمم الأساسية حول أدوار المحامين، (7 سبتمبر 1990)، الفقرة 14.

[6] المصدر السابق، المقدمة

[7] المصدر السابق.

[8] موقع نقابة المحامين الدولية، قسم "عن النقابة"، http://www.ibanet.org/About_the_IBA/About_the_IBA.aspx، 30 أكتوبر 2015.

[9] المصدر السابق.

[10] المبادئ الأساسية، المقدمة.

[11] نقابة المحامين الدولية، معايير نقابة المحامين الدولية لاستقلالية مهنة المحاماة، 1990.

ضمان الاستفادة من القانون

تنص المعايير الدولية على ضرورة التزام نقابات المحامين بضمان وصول كافة الأشخاص إلى القانون في أية دائرة قضائية ما. وتتضمن مبادئ الأمم المتحدة الأساسية أربع مواد خاصة بالوصول إلى الخدمات القانونية دون تمييز (استناداً إلى قائمة غير شاملة للأوضاع الاجتماعية) مع وضع نصوص معينة خاصة بالفقراء.[12] إضافة إلى ذلك، على نقابات المحامين العمل مع الحكومات لضمان تمتع كافة الأشخاص بوصول متساو وفعال إلى الخدمات القانونية وتلقيهم المساعدة من المحامين دون تدخل مخالف (المادتان 24-25).[13] إن الوصول إلى الخدمات القانونية لا يتطلب فقط توافر المحامين والقرب إلى الخدمات، ولكنه يستوجب أيضاً إمكانية تحمل تكلفة الخدمات القانونية أو تقديم خدمة قانونية رخيصة أو مجانية إلى الجماعات والأفراد غير القادرين على تحمل نفقاتها. وفي هذا الصدد، تدعو مبادئ الأمم المتحدة الأساسية الحكومات إلى ضمان توفير موارد كافية لضمان الخدمات القانونية للفقراء.[14] كما أنها تؤكد أيضاً على الدور المهم الذي تلعبه نقابات المحامين في تنظيم وتقديم مثل تلك الخدمات، وبشكل خاص، تمكين الفقراء من الوصول إليها.[15]

وقد شددت النقابة الدولية لنقابات المحامين أيضاً على أنه من بين المسؤوليات الرئيسية التي تضطلع بها نقابة المحامين هي تشجيع الوصول المجاني والمتساوي للجمهور إلى نظام العدالة، بما في ذلك توفير المساعدة والمشورة القانونية.[16] ولضمان عدم حرمان أي شخص من العدالة، فقد صرّحت النقابة الدولية لنقابات المحامين أيضاً أن على نقابات المحامين توفير خدمات المحامين لمن ليس في مقدورهم توفير ثمن مثل تلك الخدمات.[17] وفي إعلانها للصالح العام، تؤكد النقابة الدولية لنقابات المحامين على أن تلك الخدمات المقدمة للصالح العام هي جزء مكمل من مهنة المحاماة، وبالتالي، هي عنصر مكمل لدور ومسؤوليات نقابات المحامين.[18]

وكما هو مقترح من قبل كل من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية والنقابة الدولية لنقابات المحامين، فإن تقديم الخدمات القانونية للصالح العام يجب أن يكون ثابتاً ودائماً بوصف ذلك عنصراً مكملاً لعناصر تنظيم مهنة المحاماة. إلا أن تقديم الخدمات للصالح العام يكون ذا أهمية خاصة أثناء فترات الأزمات أو النزاعات. وكما هو مبيّن بتفصيل أكبر أدناه، حيث تواجه الدوائر القضائية ثورةً، يكون لنقابات المحامين دور أساسي في ضمان حصول كل الأشخاص والجاليات، وخاصة الفقراء والبؤساء، على فرصة الوصول إلى الخدمات القانونية.

التنظيم والتدريب

تضمن نقابات المحامين الفعالة وجود تنظيم كاف للمهن القانونية وتوفر فرصاً لتدريب المحامين وغيرهم ممن يعملون في مهنة المحاماة، بما في ذلك الطلاب والمعاونين القانونيين. وتنص مبادئ الأمم المتحدة الأساسية على أن "المحامين [يجب أن] يحصلوا على التعليم والتدريب الملائم وأن يدركوا الأفكار والواجبات الأخلاقية للمحامي، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يقرها القانون

[12] المصدر السابق، الفقرات 1-4.
[13] المصدر السابق، الفقرتان 24 و25.
[14] المبادئ الأساسية، الفقرات من 1-4
[15] المصدر السابق.
[16] معايير نقابة المحامين الدولية، أعلاه رقم 11، الفقرة 18 (هـ)
[17] المصدر السابق فقرة 15
[18] نقابة المحامين الدولية، إعلان الصالح العام، 16 أكتوبر 2008،الفقرات 1-2.
http://www.ibanet.org/Document/Default.aspx?DocumentUid=C4B06FD6-A807-44D4-A98A-C73B464589C6

الوطني والقانون الدولي".[19] ويكاد يكون من المستحيل إرساء معيار دولي للانضمام إلى نقابات المحاماة، حيث إن متطلبات الدوائر القضائية والتعليم القانوني تتفاوت. بيد أن توحيد مقاييس القبول يجب أن يتضمن، على الأقل، تعليماً مشروطاً، وخبرة عملية، وامتحاناً، ومعايير أخلاقية، وقَسم السلوك المهني.[20] وتصرح النقابة الدولية لنقابات المحامين بأنه بغض النظر عن الطرق المختارة، فإن متطلبات القبول يجب أن تشجع على متطلب توفر مستوى عال من التعليم القانوني كشرط أساسي.[21]

بعد الالتحاق بنقابة المحامين، على النقابات ضمان تقديم التعليم المستمر لأعضائها. ولا تمثل متطلبات مواصلة التعليم القانوني المستمر لأعضاء نقابات المحامين أفضل ممارسة على المستوى الوطني فقط، لكن يمكن الزعم أنها معيار دولي مطلوب من كل نقابات المحامين. وقد صرحت النقابة الدولية لنقابات المحامين بأن التعليم المستمر هو "التزام على كل عضو في مهنة المحاماة"[22]، وأن نقابات المحامين والجمعيات القانونية تتحمل مسؤولية أساسية في تشجيع أعضائها على للمشاركة في التعليم المستمر.[23]

كذلك، فإن قواعد السلك ضرورية بالقدر نفسه لنقابة المحامين للمحافظة على نزاهة مهنة المحاماة. وعلى تلك القواعد تنظيم العلاقات بين المحامين وموكليهم، وتنظيم العلاقة بين المحامين الآخرين أنفسهم، وبين المحكمة والمجتمع بشكل عام.[24] وحيث يكون هناك سوء تصرف من قبل المحامين، تقترح المعايير الدولية أن نقابات المحامين يجب أن تشدد من إجراءات الانضباط والإنفاذ. وكذلك، تتطلب مبادئ الأمم المتحدة الأساسية أن ترسي نقابات المحامين : قواعد السلوك؛ والإجراءات الملائمة للانضباط في حال حدوث أية خروقات؛ وآليات الإنفاذ ذات صلة لضمان الامتثال القانوني.[25] وقد لاقت هذه المتطلبات صدىً واسعاً لدى النقابة الدولية لنقابات المحامين مضيفة عليها أن الدور الرئيسي لنقابة المحامين هو المحافظة على "شرف المهنة، وكرامتها، وسلامتها، وكفاءتها، وأخلاقها، ومعايير السلوك الخاصة بها، وانضباطها".[26]

الدفاع عن سيادة القانون

نقابات المحامين الفعالة لديها دور واضح لتلعبه في الدفاع عن سيادة القانون في دوائرها القضائية، إضافة إلى المستوى الدولي. ولا شك أنّ نقابات المحامين، بوصفها منبر موحد لمهنة المحاماة، مسؤولة عن ضمان احترام وصيانة سيادة القانون. وهناك عدة إشارات في مبادئ الأمم المتحدة الأساسية إلى دور الروابط المهنية في ضمان "الحماية الكافية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تحق لكل الأشخاص"، وتطلب "أن يتمتع كل الأشخاص بوصول فعال إلى الخدمات القانونية التي توفرها مهنة المحاماة المستقلة".[27] إضافة إلى ذلك، دعت النقابة الدولية لنقابات المحامين كل أعضائها للإعلان عن مساندة سيادة القانون، كل في مجتمعه. وهذا يستوجب عملاً فعالاً من جانب نقابات المحامين لضمان احترام سيادة القانون في أية دائرة قضائية بحيث تكون الحقوق الأساسية مضمونة فيها.

---

[19] المبادئ الأساسية، الفقرة 9.
[20] الشبكة الدولية لتشجيع سيادة القانون (INPROL)، "تأسيس وإصلاح نقابات المحامين في الدول ما بعد النزاعات"، يناير 2010، ص. 11
[21] معايير نقابة المحامين الدولية، أعلاه رقم 11، الفقرة 18(ز).
[22] نقابة المحامين الدولية، "توجيهات سياسة نقابة المحامين الدولية لتدريب وتدريس مهنة المحاماة (الجزء 2)"، 23 أكتوبر 2014، الفقرة 5.
[23] المصدر السابق فقرة 2.
[24] الشبكة الدولية لتشجيع سيادة القانون (INPROL)، أعلاه رقم 20 في ص. 19.
[25] المبادئ الأساسية، الفقرات 16-19.
[26] معايير نقابة المحامين الدولية، أعلاه رقم 11 في الفقرة 18(ب).
[27] المبادئ الأساسية، الفقرة التاسعة، المقدمة.

الطريقة الذي تجسد من خلالها نقابات المحامين هذا الدعم لسيادة القانون، والتي تتبنى من خلالها المواقف ضد التهديدات، تخضع إلى النقاش داخل وعبر نقابات المحامين. واعتماداً على التهديد القائم، قد تستلزم المبادرات التي تروج لسيادة القانون اتخاذ مواقف معلنة فيما يتصل بقضايا أو تشريعات معينة، أو شجب سياسات حكومية معينة. ويقترح بعض المراقبين على أنه يجدر بنقابات المحامين تفادي المساعي الشرسة لإصلاح القانون، خاصة عندما لا يكون لها تأثير مباشر على مهنة المحاماة، أو عندما لا يُنتظر بشكل واقعي أن يكون لها تأثير كبير.[28] لذلك، ركزت العديد من مبادرات نقابات المحامين الخاصة بسيادة القانون على العمل في دوائر قضائية أخرى بدلاً من تطوير سيادة القانون "في بلدانها". فعلى سبيل المثال، عملت مبادرة سيادة القانون، لنقابة المحامين الأمريكية، في أكثر من 90 بلداً لتطوير قدرة نقابات المحامين على المشاركة في جهود المصلحة العامة، وتناول القضايا المتعلقة باستقلالية مهنة المحاماة، والعمل على حل قضايا حقوق الإنسان.[29]

إضافة إلى تلك المعايير الدولية، تقدم أفضل الممارسات الوطنية مزيداً من الإرشاد فيما يتصل بالمهمات والتكليفات والتنظيم والهيكل، ووضع البرامج. وفعلياً، عبر الدوائر القضائية، هناك قواسم مشتركة واختلافات صارخة في خصائص نقابات المحامين تمكنها من القيام بأدوارها. يتناول القسم التالي تكليفات نقابات المحامين الوطنية المختلفة وتنظيمها، ووضع برامجها، وذلك من أجل تحديد أكبر لمعايير الفعالية.

[28] جونستون Johnstone، أعلاه رقم 1 ص. 240.

[29] جيه راسموسين J. Rasmussen، "نبذة تاريخية عن نقابة المحامين الأمريكية، مبادرات سيادة القانون ضمن نهج المساندة الفنية"، ويسكونسن إنترناشينال Winsconsin Int'l L. J.، 31(3)، 2013.

2. المعايير الوطنية

تشكل مهمات أو تكليفات نقابات المحامين المنصوص عليها أساساً مهماً يحدد المعايير المتوقعة، والغرض من المنظمة، وتوجه المنظمة في تنفيذ أنشطتها. كما تعرض عملية تنظيم وقيادة نقابات المحامين في الدوائر القضائية المختلفة متطلبات هيكلية مهمة من أجل العمل الفعال للنقابات. وأخيراً، يوحي وضع البرامج والنشاطات المستهدفة لنقابات المحامين بنمط الفعالية، ويعبر عن مدى ارتباط تنفيذ النشاطات ببيانات التكليفات والمهمة.

المهمات والتكليفات

تحدد مهمة نقابة المحامين تنظيمها ووضع برامجها، وتساعد المنظمة على تحديد أولويات نشاطاتها. وكما تبين الأمثلة التي ستلي، فإن غالبية نقابات لها تكليفات مماثلة، أُرسِيت على مبادئ ذات صلة. بوجه عام، يتم تنظيم النقابات بحيث تكون منبراً موحداً لمهنة المحاماة في دائرة قضائية ما. النقابات الإلزامية أو الشاملة على المستوى الوطني أو على مستوى الدولة، توجهها المهمات التي تؤكد سيادة القانون، ولوائح مهنة المحاماة، والسلوك الأخلاقي، والمهنية. وهي تركز في أغلب الأحيان على قضايا مثل القضاء على الانحياز والتمييز في مهنة المحاماة ونظام العدالة أو تعزيز فرص التواصل بين المحامين ممن يعملون في المجال القانوني ذاته.[30]

على سبيل المثال، تتثمل أغراض نقابة المحامين الأمريكية، وهي واحدة من أكبر نقابات المحامين الطوعية في العالم، فيما يلي: خدمة أعضائها من خلال توفير فرص النمو المهني، وتحسين مهنة المحاماة من خلال التعليم القانوني، والسلوك الأخلاقي والخدمة العامة، والقضاء على التحيز وتعزيز التنوع في مهنة المحاماة ونظام العدالة، وتعزيز سيادة القانون في كافة أنحاء العالم.[31] وبالمثل، تتمثل مهمة مجلس نقابة المحامين البريطاني في الترويج لخدمات النقابة، والترويج للوصول إلى العدالة؛ والترويج لمعايير الأخلاق والمساواة والتنوع عبر المهنة، وتشجيع التواصل بين المحامين البريطانيين في الداخل والخارج.[32] وكذلك، يسعى المجلس العام الأفريقي الجنوبي لنقابة المحامين إلى الترويج لدراسة وممارسة القانون وإرساء العدالة، وتناول كل أمور مهنة المحاماة واتخاذ الإجراءات اللازمة في الأمور ذات الصلة، وتأييد مصالح المحامين في جنوب أفريقيا.[33] وعلى الرغم من اختلاف الدوائر القضائية التي تعمل فيها نقابات المحامين، هناك تكليف رئيسي عام للعديد من النقابات في تقاليد القانون العام والقانون المدني. وكمثال على التوسع أكثر، لدى كل نقابة من نقابات المحامين في جامايكا، وفرنسا، وهونج كونج، وكينيا، وناميبيا، وإسرائيل بيان مهمة أو أهداف تتعلق بسلامة مهنة المحاماة ومعايير السلوك، والثقافة العامة للمحامين، ومساندة جهود المصلحة العامة من خلال مبادرات المساندة القانونية، وتعزيز سيادة القانون.[34] نقابات المحامين الوطنية أو الشاملة أو العامة تلك لها دور مهم في تنظيم مهنة المحاماة، وضمن

---

[30] إي. تشامبلس E. Chambliss وبي. غرين B. Green، "بعض الواقعية حيال نقابات المحامين"، مجلة *Depual Law Review*، *57(2)*، *2008*، ص. *425*؛ نقابة المحامين لشمال كندا، "دراسات نقابة المحامين حول أفضل الممارسات"، 30 أكتوبر 2014، ص.27.

[31] نقابة المحامين الأمريكية، دليل السياسات والإجراءات 2014-2015، ص 1-2 http://www.americanbar.org/content/dam/aba/administrative/house_of_delegates/2014-2015_policy_and_procedures_handbook_greenbook1.authcheckdam.pdf

[32] مجلس نقابة المحامين البريطانية، بيان الرسالة، تم الوصول إليه في 30 أكتوبر 2015

[33] موقع المجلس العام لنقابة المحامين في جنوب أفريقيا، بيان الرسالة، http://www.sabar.co.za/about.html تم الوصول إليه في 30 أكتوبر 2015

[34] نقابة المحامين في جامايكا، قسم "عن نقابة المحامين في جامايكا"، <http://www.jambar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2&Itemid=214> نقابة المحامين الإسرائيلية، "الواجبات الإلزامية، 31 أغسطس

السلوك الأخلاقي والترويج لسيادة القانون بوجه عام. فنقابات المحامين المتخصصة، على سبيل المثال، نقابة المحامين الوطنية لذوي الأصول الأسبانية في الولايات المتحدة، ونقابة محاميي السكان الأصليين في كندا، ونقابة محاميي قانون الأسرة في المملكة المتحدة، كثيراً ما تضطلع بمهام أكثر تحديداً تستهدف إما مجالاً معيناً من مجالات القانون، أو مجموعة معينة من المحامين يتمتعون بخاصية مشتركة أو لديهم اهتمام مشترك بقضية اجتماعية أو قانونية.

التنظيم وهيكل النقابة

يتأثر تنظيم نقابة المحامين بمبادئها التوجيهية أو تكليفاتها، وهيكلها القيادي، وتنوع النقابة، ولجانها وأقسامها المتعددة. والتنظيم الصحيح للنقابة هو أمر ضروري لضمان الأداء الصحيح للنشاطات والبرامج. ولا شك أن التنظيم السيئ يؤدي إلى الإهدار وعدم الكفاءة، لكنه يزيد أيضاً من إمكانية الخلاف الداخلي، مما يزيد من فقدان الفاعلية.[35]

تتبنى الكثير من نقابات المحامين هيكلاً تنظيمياً مكوناً من أعضاء يشغلون المواقع القيادية بدوام جزئي، ودون تلقي أجر، ومن عدة لجان تركز على قضايا معينة، وعدد صغير من الموظفين الذين يعملون بأجرٍ. تتولى اللجان أو الأقسام أغلبية النشاطات، وتعمل ذاتياً وتتناول مجموعة متنوعة من القضايا والمجالات القانونية المختلفة. ويشدد جون ستون على أنه على الرغم من ممارسة القيادة العليا لبعض السيطرة على النشاطات، وكثيراً ما تعين أعضاء الأقسام واللجان المختلفة، إلا أن القيادة بوجه عام طوعية وشعائرية أكثر منها سلطوية. ويقر أن هذا كثيراً ما يؤدي إلى قيادة مركزية ضعيفة مع انعدام التنسيق بين اللجان والأقسام، مما يؤدي إلى ازدواجية الجهود.[36] وهكذا، يمكن تحسين فعالية أي نقابة للمحامين حيث تكون هناك قيادة مركزية أقوى وتنسيق أكثر ثباتاً بين اللجان أو الأقسام المسيطر على إعداد البرامج.

أصبح التنوع في القيادة والعضوية ككل قضية مهمة في تنظيم نقابات المحامين. فبينما تتضمن مهام العديد من النقابات الحد من التحيز والتمييز في مهنة المحاماة، فإن الكثير منها لديها متطلبات هيكلية للشمولية والتنوع. فالجمعية القانونية لشمال كندا، على سبيل المثال، تؤكد على أن "نقابات المحامين تتمتع بوضع جيد جداً يسمح لها بالتأثير على التنوع بإرساء مثال تحتذي به الشركات والمنظمات والأفراد".[37] وقد أطلقت نقابة المحامين الأمريكية مبادرة للتنوع الرئاسي ترسي برامج معينة وخططاً للتنوع لضمان إدراج الأقليات المختلفة في مهنة المحاماة.[38] وتتبنّى نقابة محامي أيرلندا الشمالية سياسة تنوع رسمية، ولدى مجلس نقابة المحامين البريطاني لجنة للمساواة والتنوع والحراك الاجتماعي.[39]

<http://www.israelbar.org.il/english_inner.asp?pgId=103336&catId=372>2015، جمعية مناصري ناميبيا، "أهداف جمعية مناصري ناميبيا"<http://www.namibianbar.org/About.htm> ؛ نقابة المحامين الكينية، "الأهداف"، <http://www.lsk.or.ke/index.php/about-lsk>؛ نقابة المحامين في هونغ كونغ، "الملف التعريفي" أبريل 2016.؛ <http://www.hklawsoc.org.hk/pub_e/about/> نقابة المحامين الفرنسية "المهمات"، 10 يناير 2012؛ < http://cnb.avocat.fr/Missions-du-Conseil-National-des-Barreaux_a35.html >2015؛

[35] جونستون، أعلاه رقم 1، ص. 199.

[36] المصدر السابق، ص. 205.

[37] نقابة المحامين في شمال كندا، "دراسات نقابة المحامين حول أفضل الممارسات، "قسم مبادرة الإنصاف، 30 أكتوبر 2014، ص. 27 http://www.lsuc.on.ca/uploadedFiles/Equity_and_Diversity/Members/Challenges_for_Racialized_Licensees/law-society-studies-and-scan-of-best-practices-racialized-licensees-working-group.pdf

[38] مبادرة التنوع الرئاسي في نقابة المحامين الأمريكية، "التنوع في مهنة المحاماة: الخطوات التالية"، أبريل 2010.

[39] موقع مجلس نقابة المحامين البريطانية، "المساواة والتنوع والتحشيد الاجتماعي"، تم الوصول إليه في 30 أكتوبر 2015.

إن دور النوع ضروري من أجل العمل العادل والفعال لنقابات المحامين. وهذا يتطلب إشراك المحامين من الذكور والإناث في عملية تنظيم وهيكلية النقابة، إضافة إلى الترويج للمساواة بين النوعين داخلياً وخارجياً. وتخصص نقابة المحامين الأفغانية المستقلة حصة خاصة للنساء في مواقع القيادة وفي اللجان.[40] ونقابة المحامين الأمريكية شكلت لجنة للنساء في المهنة لتكون بمثابة منبر وطني للمحاميات من النساء ولضمان تكافؤ الفرص بين المحامين من الذكور والإناث في المهنة.[41] لا شك أن نقابات المحامين تسعى إلى أن ضمان مشاركة فاعلة للمحامين عبر كل الطبقات الاجتماعية في القضاء على التحيز في نظام العدالة والترويج لمشاركة متكافئة.

وضع البرامج

تنبثق برامج ونشاطات نقابات المحامين من مهماتها وتكليفاتها، وقد تكون متنوعة بقدر تنوع الدوائر القضائية التي تعمل فيها. وكما بيّنا فيما سبق، فإن كثير من نقابات المحامين لديها عناصر تكليفات رئيسية مماثلة، تؤدي إلى برامج متوازية تخاطب متطلبات التعليم القانوني المستمر، والسلوك والانضباط المهني، والبرامج التي تعمل على إصلاح القانون. وسيتم تحليل هذه البرامج تباعاً للتعرف على معايير الفاعلية التي تتميز بها.

التعليم القانوني المستمر ضروري لنقابات المحامين الفعالة ولإنجاز المهمة المشتركة، وهي التطوير المهني للمحامين. ومما لا شك فيه أن التعليم القانوني المستمر قد أثبت أنه برنامج أساسي لنقابات المحامين في كافة أنحاء العالم. ويجب أن تكون دورات التعليم القانوني المستمر ذات علاقة ومفيدة لكل الحضور، بما في ذلك المحامين المحنكين.[42] إضافة إلى ذلك، يجب أن تسعى نقابات المحامين إلي تقديم المساعدة لكليات الحقوق لكي تؤثر على التعليم القانوني لمحاميي المستقبل.[43] بعض نقابات المحامين من الدوائر القضائية الكبيرة، من أصحاب التمويل الكبير، يمكنها تقديم برامج عبر الإنترنت، عن بُعد، بينما يمكن لأخريات التكيف مع الأوضاع والموارد المحلية.

تعتبر قواعد السلوك ضرورية لنقابات المحامين كي تتمكن من تنظيم سلوك المحامين ومعاقبة السلوكيات السيئة بغرض المحافظة على نزاهة مهنة المحاماة وسمعتها في تلك الدائرة.[44] في الولايات المتحدة، وجد ديفلن أن كافة الدوائر القضائية ذكرت أن الجلسات التأديبية ليس الغرض منها العقاب، بل الغرض منها هو بالأحرى حماية الجمهور والمهنة من سوء التصرف المهني، وبالتالي ردع التصرف المماثل من قبل المحامين الآخرين.[45] ولكي يكون فعالاً، لابد أن تكون هناك آلية لإنفاذ الإجراءات التأديبية وضمان الالتزام بها. اختلاف القواعد والإجراءات التأديبية عبر الدوائر القضائية أمر حتمي نتيجة للثقافات والبيئات القانونية المختلفة. وحيث لا تكون عضوية النقابة إلزامية، مثل النقابة المستقلة للمكسيك، يجادل كل من تريبيلوك ودانيلز بأنه ليست هناك عملياً آلية لفرض لوائحها.[46]

---

[40] الشبكة الدولية لتشجيع سيادة القانون(INPROL) ، "تأسيس وإصلاح نقابات المحامين في الدول ما بعد النزاعات"، يناير 2010، ص. 10

[41] نقابة المحامين الأمريكية، "النساء في المهنة"، 2015، http://www.americanbar.org/groups/women.html

[42] جونستون، أعلاه رقم 1، ص. 210، 236.

[43] المصدر السابق، ص. 208

[44] المجلس العام لنقابة المحامين في جنوب أفريقيا، "قواعد الانضباط في السلوك المهني"، http://www.sabar.co.za/GCB-UniformRules-of-Ethics-updated-July2012.pdf، نقابة المحامين في كوسوفو، "مدونة الأخلاق المهنية للمحامين"، 1 ديسمبر 2012، http://www.oak-ks.org/repository/docs/Code_of_Ethics_2012_(ENG)_(update_January_2014)_638576.pdf؛ نقابة المحامين الهندية، "قواعد نقابة المحامين الهندية"، تم تعديلها في 30 سبتمبر 2009، http://www.barcouncilofindia.org/wp-content/uploads/2010/05/BCIRulesPartItoIII.pdf

[45] ميري ديفلين Mary Devlin، "تطور الإجراءات التأديبية للمحامين في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة *Georgetown Journal of Legal Ethics*، ربيع عام 1994، ص. 385

[46] تريبيلوك أم Trebilock M و دانيالز آر Daniels R ، "إصلاح وتطور سيادة القانون: تحليل المسار الهش للتقدم" (منشورات Edward Elgar Publishing: 2009)، ص. 320

وحتى في الحالات التي تكون عضوية نقابة المحامين فيها إلزامية، وتتحمل النقابات فهيا مسؤولية تنظيم نوعية المحامين، أثبتت الآليات التأديبية في أغلب الأحيان عدم نجاعتها عملياً.[47] وفي بعض الدوائر القضائية، مثل الإكوادور، يجادل كل من تريبيموك ودانيلز أن عقوبات الانتهاكات تتفاوت بين التحذيرات إلى الغرامات القليلة.[48] وفي دوائر أخرى، مثل جنوب أفريقيا، العضوية إلزامية على المستوى الوطني، بينما تراقب نقابات إقليمية التمسك بالمعايير الوطنية، مما يؤدي إلى تناقض بين لوائح السلوك في المناطق، اعتماداً على كفاءة النقابة الإقليمية.[49]

هناك أشكال أشد من العقوبات، بما في ذلك التعليق والشطب، والتي يتم تطبيقها في الجرائم الأشد خطورة، رغم أنه من الصعب قياس وتيرة استعمالهما، أو قد لا تكون متاحة للسلطة المعاقبة في نقابة المحامين. وفي الدوائر القضائية المختلفة، تتفاوت الإجراءات التأديبية بشكل ملحوظ وكثيراً ما تتغير مع تطور نقابة المحامين. فعلى سبيل المثال، بدت النقابة البرتغالية بشكل تقليدي متسامحة فيما يتصل بـ 'ذنوب' المحامين. إلا أنه مع تنامي عدد أعضائها، اتخذت الإجراءات التأديبية شكلاً رسمياً أكثر مع زيادة عدد التحذيرات المكتوبة عشرة أضعاف، وزيادة توقيع الغرامات ثلاثين ضعفاً، وزيادة حالات الإيقاف أربعة أضعاف.[50] وكما ذُكر آنفاً، فإن نقابات المحامين في دوائر قضائية أخرى محدودة أو ممنوعة من تطبيق الإجراءات التأديبية على المحامين. ففي نيجيريا، ورغم أن نقابة المحامين منظمة تنظيماً ذاتياً، تتولى المحاكم الإجراءات التأديبية.[51] وفي هونج كونج، يؤكد دايكس أن المحكمة التأديبية داخل نقابة المحامين لها سلطة الرقابة، والتعليق، والشطب، والأمر بالدفع، والحكم بدفع التكاليف.[52] ويقترح ديفلن ضرورة أن تلعب نقابات المحامين دوراً تأهيلياً، وقائياً، وفي تسوية الخلافات حتى تحمي النظام القانوني، بدلاً من معاقبة المحامين فعلاً، وهو أمر قد يكون من الأفضل تفويض المحاكم لتقوم به.[53] على أي حال، تتمتع نقابات المحامين في النهاية بدور حاسم لتلعبه في ضمان بقاء الإجراءات التأديبية ذات أولوية لضمان نزاهة مهنة المحاماة واتسقاها مع تكليفاتها الخاصة.

أخيراً، نقابات المحامين الفعالة نشطة ومؤثرة في إصلاح القانون، في أغلب الأحيان من خلال لجانها المختلفة. على سبيل المثال، لدى نقابة محامي نيو ساوث ويلز لجنة للقانون الجنائي تنشط في إصلاح السياسة الخاصة بالمخدرات في أستراليا. أما نقابة المحامين الكندية، فلديها لجان مكرسة فقط للإصلاحات التشريعية والقانونية.[54] وقد تقوم كثير من نقابات المحامين بتقييم مشاريع القوانين قبل تشريعها وقد تتخذ بعد ذلك موقفاً جماهيريا منهاً.[55] إضافة إلى هذا، قد تعمل النقابة من أجل استقطاب المُشرّعين بشكل منفرد من أجل إصلاح قانوني يتوافق مع أولويات النقابة وسيادة القانون.[56] وكثير ما يُلاحظ وجود توترات كهذه في سياق الاضطرابات والأزمات الاجتماعية.

---

[47] المصدر السابق ص 321.
[48] المصدر السابق.
[49] المصدر السابق ص 324.
[50] جوزيه ميغويل جاديس Jose Miguel Judice، التدابير التأديبية في نقابة المحامين البرتغالية، ورقة مقدمة الاجتماع نصف السنوي لنقابة المحامين الدولية، لشبونة، مايو 2005.
[51] نقابة المحامين الدولية، "نقابات المحامين – الانضباط والقانون"، جلسة ممثلي نقابات المحامين، لشبونة، البرتغال، 19 مايو 2005. http://www.ibanet.org/barassociations/bar_associations_disciplinary_measures.aspx
[52] فيليب دايكس Philip Dikes، الانضباط ونقابة المحامين في هونغ كونغ، ورقة مقدمة في الاجتماع نصف السنوي لنقابة المحامين الدولية، لشبونة، مايو 2005.
[53] ميري ديفلين Mary Devlin، "تطور الإجراءات التأديبية للمحامين في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة *Georgetown Journal of Legal Ethics*، ربيع عام 1994، ص. 387
[54] نقابة المحامين الكندية، لجنة الإصلاح التشريعي والقانوني، "معلومات عامة"، http://www.cba.org/Sections/Legislation-and-Law-Reform
[55] جونستون Johnstone، أعلاه رقم 1، ص. 228.
[56] المصدر السابق.

في حال الأزمات، يتسم دور نقابة المحامين بقدر عالٍ من التعقيد والحساسية في أغلب الأحيان. ففي الدوائر القضائية حيث العضوية إلزامية بالأخص، قد يعارض أعضاء منفردين تحدث نقابة المحامين نيابة عنهم، خاصة عندما يختلفون اختلافاً كلياً مع الموقف الجماعي.[57] بينما يجادل آخرون بأن التقاء القانون والسياسة يأتي من كون المحامون عليهم واجب الإفصاح عن الرأي واتخاذ المواقف في الأمور المتنازع عليها.[58] وكما سيوضح النقاش هذا في القسم النهائي، فإن معايير توجيه نقابات المحامين المحلية في الدوائر القضائية التي تعاني من أزمات اجتماعية أو سياسية محلية تفتقر إلى الوضوح، ولا تُطبق بشكل موحد.

[57] كيلر في .Keller v، ولاية كاليفورنيا، 496 الولايات المتحدة 1، رقم 88-1905 (1990).

[58] كيران ماك إيفوي Kieran McEvoy و راشيل ريوبتش Rachel Reoubche، "تحشيد المهن؟ المحامون والسياسة والضمير القانوني الجماعي" في جيه موريسون J. Morrison و كيران ماك إيفوي وجي آنتوني (محررون) القضاة وحقوق الإنسان والمرحلة الانتقالية (أكسفورد 2007)، الصفحات 275-314.

3. دور نقابات المحامين في حالات النزاع والأزمات

دائمًا ما يكون من الصعب تحديد ميزات نقابات المحامين الفعالة ومسؤولياتها في داخل الولايات القضائية التي تُعاني من وجود نزاعات وأزمات. لكن في واقع الأمر، تضطلع نقابات المحامين بمهمة صعبة لتوجيه استجاباتها بشكل ملائم نحو الأحداث، والسياسات، والدعاوى في ظل وجود الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص، توجيه بعض التهديدات الخطيرة لسلامة مهنة المحاماة واستقلاليتها. وعلى وجه الخصوص، ما هي بالضبط مسؤولية المحامين في داخل المحيطات التي تعاني من وجود أزمة ما؟ وهل يكفي مباشرة المحامين العمل وتمثيل عملاءهم في داخل المحكمة، أم أن لديهم مسؤولية على المستوى السياسي من أجل إبداء مواقف علنية، سواءً كانت هذه المواقف لصالح قضايا ذات تأثير على المصلحة العامة أو ضدها؟ وكيف يمكن تطبيق هذه الأنشطة بالطرق الفعالة؟.

تُشكل المعايير الدولية الحالية مرجعًا متواضعاً للدور الذي تلعبه نقابات المحامين في أوقات الأزمة. لكن عوضًا عن ذلك، يجب استخلاص استدلالات الاستجابة الفعالة من دراسات القضايا الوطنية والمعايير الدولية الحالية لأفضل الممارسات للمهنيين الحقوقيين. فمن المُثير للأهتمام، أن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة لا تعتبر استثناءً للحالات التي تُعاني من وجود نزاعات، ما يعني أن مسؤوليات مهنة المحاماة لا تتغير في حالات الطوارئ. ويذكر بيان جنيف للجنة الحقوقيين الدولية المعنية بتأييد سيادة القانون ودور القضاة والمحامين في أوقات الأزمات على أن "دور .... مهنة المحاماة هو الدور الأسمى في حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في أوقات الأزمة، ويدخل في ذلك حالات الطوارئ المُعلنة،"[59] وأن " ..... نقابات المحامين تتحمل المسؤولية الأخلاقية والقانونية من أجل دعم وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان ."[60] خاصة عندما يتعرض أي من المحامين إلى التهديد، وفي هذه الأثناء تُبرز المعايير الدولية الدور المهم الذي تلعبه نقابات المحامين في حمايتهم. وقد ذكر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلالية القضاة والمحامين أن المنظمات المهنية تُطالب بإتخاذ القرار اللازم في حالات إعتقال المحامين أو احتجازهم.[61] ويتضح من ذلك أن نقابات المحامين تلعب دورًا حاسمًا في حالات الطوارئ بوصفها جماعة من المحامين وبوصفها منبر مهنة المحاماة. لكن، رغم ذلك، لم يتم بعد وضع اتفاقية عالمية حول الأنشطة التي ينبغي على نقابات المحامين تنفيذها لتحقيق هذه الغاية.

لقد نشطت مهنة المحاماة بشكل كبير في بعض البيئات التي تُعاني من وجود أزمة ما، وذلك فيما يختص بتبنّي المواقف المعنية بالقضايا السياسية بالغة الحساسية. فعلى سبيل المثال، قد أصبح للمجتمع القانوني في باكستان صوتًا جليًا فضلاً عن نجاحه في المثابرة على تحدي السياسات الحكومية خلال فترة الأحكام العرفية وبعدها.[62] كما نشطت نقابات المحامين كذلك في تبنّي المواقف المعنية بالقضايا السياسية، وبخاصة مقاومة أسلمة النظام القانوني.[63] بالإضافة إلى ذلك، أثناء النزاع في دولة سيراليون، كثيرًا ما تولت نقابات المحامين المناصب المعنية بقضايا حقوق الإنسان والمصلحة العامة التي تؤثر على سيادة القانون، خاصة في حث الحكومة على التأكيد على عدم تنفيذ المحاكمات من خلال استخدام الأجندات السياسية ذات الصلة بالنزاعات القائمة وتقديم الخدمات بوصفها جماعة ضغط مهمة لتولي قضايا حقوق الإنسان.[64] وقد نشطت نقابة المحامين الدولية بشكل خاص وبشكل علني في شجب التهديدات الموجهة

---

[59] الهيئة الدولية للمحلفين، تعليق قانوني لإعلان جنيف للهيئة الدولية للمحلفين: الحفاظ على سيادة القانون ودور القضاة والمحامين في أوقات الأزمات"، 31 مايو 2011، المبدأ 1.

[60] المصدر السابق، المبدأ 13.

[61] ديسبوي ألL Despouy ، "تقرير المقرر الخاص حول استقلالية القضاة والمحامين، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/64//181، 28 يوليو 2009، الفقرة 69.

[62] آر. مهدي R. Mehdi، *أسلمة القانون في الباكستان*، (مطبعة Curzon: 1994)، الفقرة 1.8.1

[63] المصدر السابق.

[64] أم أوفلاهيرتي M. O'Flaherty، "عملية السلام في سيراليون"، في إي. لوتز E. Lutz و إي. بابيت E. Babbitt (محررون)، *حقوق الإنسان وحل الأزمات في سياق: كولومبيا، وسيراليون وشمال أيرلندا*.

لمهنة المحاماة، أو سيادة القانون، أو حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أعلنت نقابة المحامين الدولية عن أعتراضها على التهديدات الموجهة إلى إستقلالية مهنة المحاماة في سريلانكا، وأعتقال المحامين في تركيا، والتهديدات الموجهة ضد المحامين في زيمبابوي.[65] علاوة على ذلك، تتابعت الانتقادات الشديدة مع عدم تقديم دعاوى فعالة من جانب نقابات المحامين أثناء فترة وجود الأزمات. فعلى سبيل المثال، فشلت مهنة المحاماة خلال فترة النزاع في أيرلندا الشمالية فشلاً ذريعًا في الاستجابة للأحداث السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان، خاصة ضد المحامين أنفسهم. [66] وعلى الرغم من الإستنكار الرسمي لعمليات القتل البارزة، توقفت جمعية القانون عن الدعوة لإجراء تحقيقًا رسميًا أو المشاركة على مستوى أعلى، لكن، عوضًا عن ذلك أعلنت أن سياسة "الحياد" الخاصة بجمعية القانون تمنعها من الانخراط في الأنشطة التي تُعتبر أنشطة سياسية علانية.[67] وفي الوقت الذي استأنف فيه أغلب المحاميون عملهم، لاحظ ماكيفوي أن هؤلاء الذين يحتجون ضد انتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات الموجهة لسيادة القانون قد أتهموا بالإضرار بحيادية المهنة. [68] وبالإضافة إلى ذلك، لم تُعد جمعية القانون بأيرلندا الشمالية أي وثائق للتحقيقات التي أُعلنت بشأن نظام قانون الطوارئ. [69] وعليه، استنتج المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلالية القضاة والمحامين أن تقاعس جمعية القانون يُناقض واجباتها تجاه السلوك المهني حسب المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، التي تُلزم نقابات المحامين على التأكيد على قدرة المحامين على تأدية واجباتهم دون التدخل غير الملائم.[70]

وقد تعرضت كذلك مهنة المحاماة في جمهورية جنوب أفريقيا للانتقاد بسبب ألتزامها الصمت خلال فترة نظام التمييز العنصري. حيث أكتشفت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أن مجالس النقابة كانت "مُتواطئة" بصمتها على سياسات التفرقة العنصرية، ولم تطلق "مبادرات فعالة لتيسير سلطة العدل،" فضلاً عن حظرها للمحامين المناهضين للتفرقة العنصرية أو الذين أختاورا تمثيل نشطاء مناهضين للتفرقة العنصرية في المحكمة[71]. فقد تبنّت مهنة المحاماة سياسة الامتناع والتجنب مع قضايا العدل المتعلقة بنظام التفرقة العنصرية ورفضت استخدام مواهبها المهنية من أجل مناهضة التفرقة العنصرية[72]. وبالإضافة إلى ذلك، انتشرت ثقافة قوية من العرقلة المهنية تجاه دخول ذوي البشرة السوداء بجنوب أفريقيا في مهنة المحاماة. [73]وقد انتُقدت كذلك مؤسسات من الولايات القضائية

(سيراكوز، 2009)، ص. 95؛ نيوب ثومبسون Niobe Thompson، "في البحث عن العدالة: تقرير حول النظام القضائي في سيراليون"، تقريرصادر عن مبادرة حقوق الإنسان في الكومنولث ونقابة المحامين في سيراليون 2002، ص. 35.
http://www.humanrightsinitiative.org/publications/ffm/sierra_leone_report.pdf
http://www.humanrightsinitiative.org/publications/ffm/sierra_leone_report.pdf

[65] أنظر، نقابة المحامين الدولية، "تعبر نقابة المحامين الدولية عن قلقها من مقاضاة المحامين الأربعة، تركيا، يناير 2004، 20 يناير 2004
http://www.ibanet.org/Human_Rights_Institute/About_the_HRI/HRI_Activities/HRI_Media/HRI_Interventions/archive/200104_Turkey.aspx؛ نقابة المحامين الدولية، "سيريلانكا: يوصي معهد حقوق الإنسان التابع لنقابة المحامين الدولية بفرض تدابير حماية للأنظمة القضائية ومهنة المحاماة والإعلام في حالات الخطر"، 26 مايو 2009،
http://www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?ArticleUid=7DF2962F-7769-4FAF-8E16-6371B408C174
B408C1746371؛ نقابة المحامين الدولية، "أدان معهد حقوق الإنسان التابع لنقابة المحامين الدولية أعمال العنف والتهديدات التي قام بها مؤخراً أفراد من الشرطة ومسؤولون آخرون ضد المحامين في زيمبابوي"، 22 مارس 2007،
http://www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?ArticleUid=2402BBB3-3819-4511-BA6E-88FE10CAB1F1

[66] ماك إيفوي، أعلاه رقم 4، ص. 369

[67] المصدر السابق، ص. 370-1

[68] المصدر السابق، ص. 383

[69] المصدر السابق.p.365 .

[70] كوماراسوامي بي. Cumaraswamy P، "تقرير حول بعثة المقرر الخاص إلى المملكة المتحدة البريطانية وشمال أيرلندا" (وثيقة الأمم المتحدة رقم E/CN.4/1999/39/المضافة بتاريخ 4،5 مارس 1998).

[71] لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، "التقرير النهائي، العدد 4، الفصل الرابع، القسم الفرعي 3، الفقرات 29-34..

[72] دوغارد جيه Dugard J، "حقوق الإنسان، والتمييز العنصري والمحامين. هل هناك أية عبر يسفيد منها المحامون من الدول التي تخضع للحكم العرفي؟ مجلة University of New South Wales Law Journal، 15(2)، 1991 ، الصفحات 445-444.

[73] المصدر السابق.

الأخرى تُعاني من وجود نزاعات فيها، من بينها كمبوديا، وإسرائيل، وولايات أمريكا اللاتينية، وذلك بسبب عدم اتخاذ موقف يتسم بالحزم الكافي ضد التهديدات الموجهة لسيادة القانون أو حقوق الإنسان.[74]

قد تتسبب هيكلة نقابات المحامين وتنظيمها في وجود العوائق أمام مشاركتها في أوقات الأزمات، وقد يستحوذ على قدرتها على إتخاذ مواقف ضد التهديدات الموجهة للمصلحة العامة بصورة فعالة. ففي بعض الولايات القضائية حيث يتأصل الولاء للدولة في الثقافة القانونية المحلية، قد تتجنب النقابة توجيه الانتقاد.[75] ويظهر ذلك جليًا وبشكل خاص في بعض الثقافات القانونية، مثل أيرلندا الشمالية، حيث يُشكل "الحياد" مبدأ بارزًا. أما في الولايات القضائية الأخرى، فقد أُثبت تسبب الاتفاقية العالمية المعنية بأحد الوقفات، خاصة عندما تُعاني نقابة المحامين من وجود مجموعة متنوعة من الآراء السياسية المتناقضة مع مجموعة أعضائها، في وجود عجز وضعف استجابة من جانب النقابة، حتى في حالات الأزمات.[76] حيث يتسبب هذا الاختلاف في وجهات النظر إلى ظهور المآزق أو إتخاذ إجراءات عديمة الأهمية في أفضل الأحوال، عوضًا عن اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب النقابة.[77] وقد تتبنى نقابات المحامين سياسة الحياد حيثما أدركت بضرورة تمثيل كافة أعضائها وبالتالي السعي إلى إرضاء مجموعات أعضائها المتنوعة.[78]

عادة ما تتسبب تحديات التنظيم والهيكلة وسياسات الحياد في خلق حالة من التوتر بين نقابات المحامين والمحامين المستقلين الذين يتولون التقاضي في سبيل المناصرة والدفاع عن قضايا ذات الطابع العام في أوقات النزاعات أو الأزمات السياسية. حيث يتولي بعض المحامين العمل من أجل قضايا أو يستخدمون تكتيكات لا تحظى بشعبية من الناحية السياسية، مما يؤدي إلى تقديم دعاوى لنقابات المحامين التي هم أعضاءها. مع ذلك، في كثير من الأحوال، يتمكن المحامون المُناصرون من دفع نقابات المحامين إلى إتخاذ مواقف معنية بقضايا سياسية مهمة، حتى وإن كانت لا تحظى بالشعبية، أو عندما يتوصلون إلى تسوية الحياد السياسي المعلن لنقابة المحامين. على سبيل المثال، يقول كل من سارات وشاينجولد أن التقاضي في سبيل المناصرة والدفاع عن قضايا ذات الطابع العام في الولايات الأمريكية المتحدة قد دفع أخيرًا نقابة المحامين الأمريكية إلى إصدار بيانًا يُطالب بوقف قضية عقوبة الإعدام المتنازع عليها بشدة.[79] وعلى وجه مشابه، يُوضح كل من ماكيفوي وريبوتشي أن النزاعات القائمة بين المحامين الناشطين ونقابات المحامين المحافظة في داخل البيئات التي تُعاني من وجود أزمة ما، أدت في نهاية المطاف إلى إثارة المحامين الناشطين للضمير القانوني لهيئة المحامين في أماكن مثل أيرلندا الشمالية، وجنوب أفريقيا، وإن كان ذلك في ظروف سياسية متغيرة.[80]

على الرغم من هذه القضايا، يبدو أن هناك معيارًا دوليًا منبثقًا لنقابات المحامين المهنية للمشاركة في الاستجابة للأزمات واتخاذ المواقف الصعبة والجدلية لصالح سيادة القانون وحقوق الإنسان. وهناك انتقاد لسياسات 'الحياد' الرسمية لنقابات المحامين أو الثقافات القانونية التي تؤكد على الولاء للدولة لعدم إبدائها للاعتراض الكافي ضد التهديدات الموجهة لسيادة القانون وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن نقابات المحامين قد تُبدي رغبتها في الألتزام بالقباء على الحياد، إلا أن وجود نقاط تقاطع بين القانون والسياسة حقيقة مهمة تُدخل مهنة المحاماة في القضايا السياسية، إما عن طريق إلتزامهم الصمت أو من خلال تأييدهم. وعليه، فإن إدراج حقوق الإنسان في دساتير المعاملة والتجديد تؤكد على سيادة القانون الذي أصبح اتجاهًا مهمًا بين نقابات المحامين. ففي كثير من الأحيان، قد

---

[74] ماك إيفوي، أعلاه رقم 4، ص. 353.
[75] المصدر السابق، ص. 380
[76] تشامبلس وغرين، أعلاه رقم 31.
[77] المصدر السابق.
[78] المصدر السابق.
[79] أنظر، أيه سارات A. Sarat و أس. سكينغولد S. Scheingold، ما يمكن الإيمان به في: السياسة والمهنية والدفاع عن القضايا العامة، (Stanford: OUP) 2004. أنظر أيضاً كيران ماك إيفوي Kieran McEvoy و راشيل ريوبتش Rachel Reoubche، "تحشيد المهن؟ المحامون والسياسة والضمير القانوني الجماعي" في جيه موريسون J. Morrison و كيران ماك إيفوي وجي آنتوني (محررون) القضاة وحقوق الإنسان والمرحلة الانتقالية (أكسفورد 2007)، الصفحات 275-314.
[80] المصدر السابق.

تتمكن نقابات المحامين التي تجتمع على مواقف موحدة من حماية استقلالية مهنة المحاماة عن طريق التصدي للتهديدات الموجهة ضد الأعضاء. وفي واقع الأمر، إن المواقف الجماعية لنقابات المحامين من شأنها أن تحد من المخاطر التي يتعرض لها المحامي المستقل الذي يتخذ موقفًا من شأنه أن يُعرضه بطريقة أو بأخرى إلى التهديدات، أو النقد، أو فقدان العملاء. [81] ويُعد هذا أمرًا مهمًا، خاصة في حالات مثل أيرلندا الشمالية، حيث تعرض المحامين بشكل متكرر إلى التهديد بسبب تمثيلهم لبعض العملاء أو بسبب آرائهم السياسية، ويتناقض ذلك بشكل كبير مع صمت جمعية القانون بشأن هذه القضايا. في بعض الأمثلة المُقدمة، كان انتقاد صمت مهنة المحاماة في وقت الأزمات على وجه التحديد بمثابة "نقاط اتصال حاسمة" في الثقافات القانونية الخاصة بكل منهم، تدعم الحافز لنقابات المحامين لتصبح أكثر وضوحًا تجاه اتخاذ المواقف المعنية بالقضايا السياسية والاجتماعية. [82] وكما ذُكر أعلاه، تبنت أخيرًا كل من أيرلندا الشمالية وجنوب أفريقيا أكثر المواقف المتحررة في القضايا السياسية الحديثة في الاختصاصات القضائية لكل منهم، وكان ذلك نتيجة لممارسة الضغط الداخلي والضغط من جانب المحامين المتحررين. [83] في الواقع، يتضمن تشكيل هيئة المحامين في جنوب أفريقيا الآن بصفتها واحدة من أهدافها الأساسية مسؤولية التصرف "بوصفها وكيل للتغيير في مرحلة ما بعد التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وللسعي نحو هدف القضاء على العنصرية وعدم التمييز على أساس الجنس في داخل المجتمع المفتوح." [84] ويُمثل مثل هذا الموقف أرتقاءًا مهمًا من مرحلة الصمت النوعي واتباع نقابة المحامين سياسة الحياد أثناء فترة التمييز العنصري.

ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة واضحة لتطور المعايير المعنية بالدور الذي تلعبه نقابات المحامين في حالات الطوارئ. فلم يتضح بعد متى يتوجب على نقابات المحامين التدخل في القضايا الخارجة عن مهنة المحاماة. فقد وجد الفقه القانوني الأمريكي أن نقابات المحامين قد تتخذ موقفًا موحدًا في حال كانت القضية "ذات صلة وثيقة" بأهداف نقابة المحامين.[85] بينما حين يكون هناك معيارًا لبعض مقياس مشاركة نقابات المحامين في العملية السياسية حيث تُهدد حقوق الإنسان، أو سيادة القانون، أو استقلالية مهنة المحاماة، تتلاشى أفضل الممارسات الدولية، وغالبًا ما تقتصر على التصريحات العلنية. لذا، يجب تطوير مجموعة أكثر وضوحًا من المعايير الدولية لتحديد مسؤوليات هيئات المحامين في أوقات الأزمات. وللقيام بذلك، تتولى نقابات المحامين مهمة صعبة تتمثل في تحديد أولويات أهدافها وتفويضاتها وتحقيق التوازن بين الأهداف المتعارضة المُحتملة. على سبيل المثال، يجب أن تُقرر قيادة النقابة ما إذا كان هذا التعارض يتسبب في منعها من اتخاذ إجراءات جماعية عند وجود الحاجة الملحة لذلك أم لا، وذلك عندما تُشكل مجموعة الآراء السياسية داخل النقابة عائقًا أمام اتخاذ موقفًا موحدًا تجاه أحد القضايا. أو، عندما تتبنى الجمعيات القانونية سياسة رسمية للحياد والاستقلالية لكنها تعمل في ولاية قضائية حيث تُهدد سيادة القانون وحقوق الإنسان بشدة، لذا، يجب على النقابة تحقيق التوازن بين مبدئها للحياد ودورها في حماية المحامين، لتدعو إلى إجراء التحقيقات وتُدين الانتهاكات المنتشرة على نطاق واسع.

وتظهر صعوبات أخرى تُشكل التحديات أمام فعالية نقابات المحامين في حالات الأزمات النزاعات. ويتمثل هذا التحدي بشكل خاص في قضية الفساد المجتمعي المستشري في العديد من الولايات القضائية التي تُعاني من وجود نزاعات. فعلى الرغم من وجود احتمال بتوافر معايير دولية عامة لتوجيه دور نقابات المحامين وإجراءاتها، إلا أنه يصعب تنفيذ هذه الأنشطة في ظل وجود فساد في داخل نقابة المحامين، أو مهنة المحاماة، أو بيروقراطية الدولة. حيث يُصبح تنفيذ الأنشطة الأساسية لنقابات المحامين أمرًا معقدًا عندما يستشري الفساد داخل المجتمع على نطاق أوسع نظرًا لتعرض استقلالية مهنة المحاماة للشبهة في كثير من الأحيان ودخول نقابات

---

[81] كيه ميلز K. Mills، حماية حقوق الإنسان في السياسة العالمية: مسؤوليات الممثلين الحكوميين وغير الحكوميين، (Palgrave: 2015)، ص. 196.

[82] كيران ماك إيفوي Kieran McEvoy و راشيل ريوبتش Rachel Reoubche، "تحشيد المهن؟ المحامون والسياسة والضمير القانوني الجماعي" في جيه موريسون J. Morrison و كيران ماك إيفوي وجي آنتوني (محررون) القضاة وحقوق الإنسان والمرحلة الانتقالية (أكسفورد 2007)، الصفحات 275-314.

[83] المصدر السابق.

[84] المجلس العام لنقابة المحامين في جنوب أفريقيا، الدستور مع التعديلات المقرّة حتى شهر يوليو 2012 المضمنة هنا، المادة 2(ج)، متوفر على http://www.sabar.co.za/about.html

[85] أنظر، كيلر في.، ولاية كاليفورنيا، 496 الولايات المتحدة 1، رقم 88-1905 (1990).

المحامين ضمن المحسوبية السياسية. في بعض الولايات القضائية، تُنتقد نقابات المحامين كونها خاضعة للسلطة التنفيذية. وتمتلك نقابات المحامين بوجه عام القرار الصعب بالمشاركة أو لا في ما يُنظر إليه بصفته "نظام مزيف". فعقب إصدار الجيش الأمريكي أمرًا باستخدام لجان عسكرية في معتقل غوانتانامو لمحاولة القبض على الإرهابين أو المتعاونين، لاقت إجراءات اللجنة بعض الانتقادات.[86] ووفقًا لتيه، انتقدت العديد من النقابات الأمريكية الإجراءات والتعليمات لكنها لم توضح ما إذا ينبغي على المحامين المشاركة في الدعوى أم لا.[87] روغم ذلك، أعلنت الرابطة الوطنية لمحامي الدفاع الجنائي أن الشروط التي فُرضت على المستشار القانوني جعلت من المستحيل تقديم التمثيل المناسب والأخلاقي ونصحت أعضاءها بعدم المشاركة.[88]

قد تتعرض كل من هيكلة نقابة المحامين، ومهمتها، وأهدافها، ودورها في ضمان الوصول إلى القانون وفي التنظيم والتدريب للخطر بسبب قضايا الفساد، أو التدخل من السلطة التنفيذية أو عوامل أخرى نوقشت أعلاه. مع كل التحديات المذكورة أعلاه التي تواجها نقابات المحامين في حالات الأزمات والنزاعات، قد تكون هناك حاجة لمعالجة كلاً من القضايا المجتمعية والبنائية في الوقت نفسه من أجل تنفيذ الأنشطة الداخلية بهدف تحسين مستوى فعالية نقابة المحامين. وقد تلعب نقابات المحامين دورًا في ممارسة الضغط على سلطات الدولة من أجل تغيير العوائق الإجرائية والبنائية للتأكيد على قدرتها على تولي الأدوار الموضحة أعلاه. بينما تواجه نقابات المحامين الأخرى مهمة صعبة، حيث تُقرر إما المشاركة أو عدم المشاركة في السياقات حيث تستحيل المزاولة الأخلاقية للعدالة عمليًا في ظل وجود العوائق المجتمعية والبنائية.

[86] تشيه أم. Cheh M "هل يجب على المحامين المشاركة في الأنظمة المتشددة: حالة التفويضات العسكرية" ، المجلة الدولية للأمن القومي والسياسات الوطنية 375 (2005)، الصفحات 20-21.

[87] المصدر السابق.

[88] المصدر السابق.

خاتمة – معيار النقابة الفعالة

أصبحت الإدارة الفعالة لنقابة المحامين أمرًا حاسمًا لضبط مهنة المحاماة وتنظيمها وتحقيق استقلاليتها. وقد ذُكرت بوضوح تطلعات لأفضل الممارسات داخل نقابات المحامين عبر الولايات القضائية. مع ذلك، أظهرت المقارنة بين النقابات على المستوى الوطني والمحلي كلاً من السمات المشتركة والاختلافات في التفويض، والتنظيم، وإعداد البرامج. وعادة ما يتم تقييم أفضل ممارسة في الولايات القضائية الديموقراطية مع الإشارة إلى معايير الضبط والهيكلة، والتنوع والشمول، والتنظيم والتدريب وحماية استقلالية مهنة المحاماة. وتخدم هذه المعايير بصفتها توجيهات دولية لنقابات المحامين الأخرى. علاوة على ذلك، ظهرت المعايير الدولية من أجل الأرتقاء بمستوى فعالية نقابات المحامين التي تسمح بوجود مستوى من الأتساق عبر الولايات القضائية في حين تسمح كذلك بوجود الاختلافات في الثقافات القانونية المحلية. مع ذلك، لا تزال توجد ثغرة خطيرة في المعايير المُحددة لنقابات المحامين التي تعمل في البيئات التي تُعاني من أزمات أو نزاعات. وتُشير الممارسات الدولية إلى المسؤولية الجلية للمشاركة على مستوى محدد في حماية سيادة القانون واستقلالية مهنة المحاماة. وبالطبع، تتابعت الانتقادات الحادة في ظل فشل نقابات المحامين في المشاركة بأي حال من الأحوال. مع ذلك، هناك عدد قليل من التوجيهات الواضحة إلى نقابات المحامين حول طبيعة المشاركة ومدى شدتها مع القضايا السياسية أو الاجتماعية في الولايات القضائية لكل منهم في حالات النزاع. وهناك إجماع حول آراء أقوى على أهمية المعايير المحددة للمشاركة الفعالة لمهنة المحاماة المنتظمة في التأكيد على احترام حقوق الإنسان الأساسية. وقد تُفيد المعايير الدولية في تطوير الأدوار التي تلعبها نقابات المحامين في حالات الأزمات والنزاعات، مثل:

- متى وكيف ينبغي على نقابات المحامين إتخاذ المواقف عند الدفاع عن سيادة القانون والاستجابة لانتهاكات لجنة حقوق الإنسان؛
- ضمان الوصول إلى الخدمات القانونية من خلال خدمات للصالح العام، خاصة حيثما تؤثر النزاعات والأزمات على المجتمع المهمش أو مجتمع الأقلية، وتحد من قدراتها على الوصول إلى مثل هذه الخدمات؛
- كيفية حماية استقلالية مهنة المحاماة من تدخل الدولة في أوقات الأزمة؛
- آليات لحماية المحامين والسعي إلى تحقيق العدالة للمحامين المُعرضة حياتهم للتهديد، أو الذين قتلوا بسبب عملهم.

بينما يُمكن استخلاص هذه المسؤوليات من السياسة والمعايير الدولية، لا تزال الآليات المعنية بالطريقة والوقت الذي ينبغي على نقابات المحامين المشاركة فيه في القضايا المذكورة أعلاه غير واضحة. وفي حين أن سيكون من الصعب الأرتقاء بمستوى توافق الآراء حول دور نقابات المحامين في أوقات النزاعات، خاصة بالنسبة للولايات القضائية حيث تستوطن الأزمة والفساد، فإن هذه المعايير تُعتبر الأكثر أهمية في هذه السياقات من أجل التأكيد على المساءلة، وتعزيز العدالة.

المصادر

نقابة المحامين الأمريكية، "دليل السياسات والإجراءات 2014-2015 (نقابة المحامين الأمريكية، 2014) <http://www.americanbar.org/content/dam/aba/administrative/house_of_delegates/2014-2015_policy_and_procedures_handbook_greenbook1.authcheckdam.pdf> تم الوصول إليه في 30 أكتوبر 2015.

نقابة المحامين الأمريكية، "النساء في مهنة المحاماة (نقابة المحامين الأمريكية، 2015)، http://www.americanbar.org/groups/women.html، تم الوصول إليه في 30 أكتوبر 2015.

مبادرة التنوع الرئاسي في نقابة المحامين الأمريكية، "التنوع في مهنة المحاماة: الخطوات التالية" (نقابة المحامين الأمريكية ،2010).

نقابة المحامين الكندية، "لجنة الإصلاح التشريعي والقانوني: معلومات عامة (نقابة المحامين الكندية،2015) http://www.cba.org/Sections/Legislation-and-Law-Reform، تم الوصول إليه في30 أكتوبر 2015.

تشامبليس إي Chambliss E و غرين بي Green B، "بعض الواقية حيال نقابات المحامين" (2008) 57 مجلة Depual Law Review 425.

تشيه أم. Cheh M "هل يجب على المحامين المشاركة في الأنظمة المتشددة: حالة التفويضات العسكرية" (2005) 375، المجلة الدولية للأمن القومي والسياسات الوطنية 20.

مجلس نقابة المحامين الفرنسية، "المهمات" (مجلس نقابة المحامين الفرنسية، 2012) http://cnb.avocat.fr/Missions-du-Conseil-National-des-Barreaux_a35.html، تم الوصول إليه في 30 أكتوبر 2015.

مجلس الهند، "قواعد نقابة المحامين الهندية" (مجلس الهند،سبتمبر 2009)، http://www.barcouncilofindia.org/wp-content/uploads/2010/05/BCIRulesPartItoIII.pdf، تم الوصول إليه في 30 أكتوبر 2015.

كوماراسوامي بي. Cumaraswamy P، "تقرير حول بعثة المقرر الخاص إلى المملكة المتحدة البريطانية وشمال أيرلندا" (وثيقة الأمم المتحدة رقم/E/CN.4/1999/39 المضافة بتاريخ 4،5 مارس 1998).

ديسبوي أل Despouy L ، "تقرير المقرر الخاص حول استقلالية القضاة والمحامين (وثيقة الأمم المتحدة رقم A/64//181، 28 يوليو 2009).

ديلفين أم Devlin M،"تطور الإجراءات التأديبية للمحامين في الولايات المتحدة الأمريكية" (1994) مجلة Spring Georgetown Journal of Legal Ethics 385.

دايكس بي. Dikes P، "الانضباط ونقابة المحامين في هونج كونج" (الاجتماع نصف السنوي لنقابة المحامين الدولية، لشبونة، مايو 2005).

دوغارد جيه Dugard J، "حقوق الإنسان، والتمييز العنصري والمحامين. هل هناك أية عبر يسفيد منها المحامون من الدول التي تخضع للحكم العرفي؟ (1991) 15 مجلة University of New South Wales Law Journal 444-445.

المجلس العام لنقابة المحامين في جنوب أفريقيا، "بيان الرسالة"،
<http://www.sabar.co.za/about.html> accessed 30 Oct 2015.

المجلس العام لنقابة المحامين في جنوب أفريقيا، الدستور مع التعديلات المقرّة حتى شهر يوليو 2012 المضمنة هنا، المادة 2(ج)، (المجلس العام لنقابة المحامين في جنوب أفريقيا، 2012)
<http://www.sabar.co.za/about.html> accessed 30 Oct 2015.

المجلس العام لنقابة المحامين في جنوب أفريقيا، "القواعد التأديبية في السلوك المهني"، (المجلس العام لنقابة المحامين في جنوب أفريقيا، 2012)
<http://www.sabar.co.za/GCB-UniformRules-of-Ethics-updated-July2012.pdf> accessed 30 Oct 2015.

نقابة المحامين الدولية، "معايير نقابة المحامين الدولية لاستقلالية مهنة المحاماة" (نقابة المحامين الدولية، 1990)
<http://www.ibanet.org/Document/Default.aspx?DocumentUid=f68bba5-fd1f-426f-9aa5-48d26b5e72e7> accessed 30 Oct 2015.

نقابة المحامين الدولية، "تعبر نقابة المحامين الدولية عن قلقها من مقاضاة المحامين الأربعة، تركيا، يناير 2004،(نقابة المحامين الدولية، 20 يناير 2004)
<http://www.ibanet.org/Human_Rights_Institute/About_the_HRI/HRI_Activit

ies/HRI_Media/HRI_Interventions/archive/200104_Turkey.aspx> تم زيارته في 30 أكتوبر 2015

نقابة المحامين الدولية، "نقابات المحامين – الانضباط والقانون"، جلسة ممثلي نقابات المحامين، لشبونة، البرتغال، 19 مايو 2005.

<http://www.ibanet.org/barassociations/bar_associations_disciplinary_measures.aspx> accessed 30 Oct 2015.

نقابة المحامين الدولية، "أدان معهد حقوق الإنسان التابع لنقابة المحامين الدولية أعمال العنف والتهديدات التي قام بها مؤخراً أفراد من الشرطة ومسؤولون آخرون ضد المحامين في زيمبابوي"، (نقابة المحامين الدولية، 22 مارس 2007)

<http://www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?ArticleUid=2402BBB3-3819-4511-BA6E-88FE10CAB1F1> accessed 30 Oct 2015.

نقابة المحامين الدولية، "إعلان الصالح العام"، (نقابة المحامين الدولية، 2008)

<http://www.ibanet.org/Document/Default.aspx?DocumentUid=C4B06FD6-A807-44D4-A98A-C73B464589C6> accessed 30 Oct 2015.

نقابة المحامين الدولية، "سيريلانكا: يوصي معهد حقوق الإنسان التابع لنقابة المحامين الدولية بفرض تدابير حماية للأنظمة القضائية ومهنة المحاماة والإعلام في حالات الخطر"، (نقابة المحامين الدولية، 26 مايو 2009)

<http://www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?ArticleUid=7DF2962F-7769-4FAF-8E16-6371B408C174> accessed 30 Oct 2015.

نقابة المحامين الدولية، "توجيهات سياسة نقابة المحامين الدولية لتدريب وتدريس مهنة المحاماة (الجزء 2)"، (نقابة المحامين الدولية، 23 أكتوبر 2014).

نقابة المحامين الدولية، "حول نقابة المحامين الدولية" (نقابة المحامين الدولية، 2015)

<http://www.ibanet.org/About_the_IBA/About_the_IBA.aspx>تم زيارته في 30 أكتوبر 2015

الهيئة الدولية للمحلفين، تعليق قانوني لإعلان جينيف للهيئة الدولية للمحلفين: الحفاظ على سيادة القانون ودور القضاة والمحامين في أوقات الأزمات"، (الهيئة الدولية للمحلفين، 31 مايو 2011).

الشبكة الدولية لتشجيع سيادة القانون (INPROL)، "تأسيس وإصلاح نقابات المحامين في الدول ما بعد النزاعات"، (الشبكة الدولية لتشجيع سيادة القانون، يناير 2010)

نقابة المحامين الإسرائيلية، "الواجبات الإلزامية، (نقابة المحامين الإسرائيلية، 2015)

<http://www.israelbar.org.il/english_inner.asp?pgId=103336&catId=372>،
تم زيارته في 30 أكتوبر 2015.

نقابة المحامين في جمايكا، "عن النقابة"؛
<http://www.jambar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2&Itemid=214> accessed 30 Oct 2015.

جونستون كيو، "نقابات المحامين: السياسات والأداء" (1996)، 15 مجلة Yale Law and Policy Review 195.

جوزيه ميغويل جاديس Jose Miguel Judice، التدابير التأديبية في نقابة المحامين البرتغالية، (الاجتماع نصف السنوي لنقابة المحامين الدولية، لشبونة، مايو 2005).

نقابة المحامين في كوسوفو، "مدونة الأخلاق المهنية للمحامين"، (نقابة المحامين في كوسوفو، ديسمبر 2012)

<http://www.oakks.org/repository/docs/Code_of_Ethics_2012_(ENG)_(update_January_2014)_638576.pdf> accessed 30 Oct 2015.

نقابة المحامين في شمال كندا، "دراسات نقابة المحامين حول أفضل الممارسات، (قسم مبادرة الإنصاف، 2014).
<http://www.lsuc.on.ca/uploadedFiles/Equity_and_Diversity/Members/Challenges_for_Racialized_Licensees/law-society-studies-and-scan-of-best-practices-racialized-licensees-working-group.pdf> accessed 30 Oct 2015.

كيران ماك إيفوي Kieran McEvoy، "ما الذي فعله المحامون أثناء "الحرب": الحيادية، النزاع وثقافة التزام الصمت"، مجلة *The Modern Law Review*، 74، 2001، ص. 383.
كيران ماك إيفوي Kieran McEvoy و راشيل ريوبتش Rachel Reoubche، "تحشيد المهن؟ المحامون والسياسة والضمير القانوني الجماعي" في جيه موريسون J. Morrison و كيران ماك إيفوي وجي آنتوني (محررون) القضاة وحقوق الإنسان والمرحلة الانتقالية (أكسفورد 2007)

آر. مهدي R. Mehdi، "أسلمة القانون في الباكستان"، (مطبعة Curzon: 1994).

كيه ميلز K. Mills، حماية حقوق الإنسان في السياسة العالمية: مسؤوليات الممثلين الحكوميين وغير الحكوميين، (Palgrave: 2015).

جيه موريسون J. Morrison و كيران ماك إيفوي وجي آنتوني (محررون) القضاة وحقوق الإنسان والمرحلة الانتقالية (أكسفورد 2007)

أم أوفلاهيرتي M. O'Flaherty، "عملية السلام في سيراليون"، في إي. لوتز E. Lutz و إي. بابيت E. Babbitt (محررون)، حقوق الإنسان وحل الأزمات في سياق: كولومبيا، وسيراليون وشمال أيرلندا (سيراكوز، 2009).

جيه راسموسين J. Rasmussen، "نبذة تاريخية عن نقابة المحامين الأمريكية، مبادرات سيادة القانون ضمن نهج المساندة الفنية"، (2013) مجملة ويسكونسن إنترناشينال L. J. Winsconsin Int'l 776.

أيه سارات A. Sarat و أس. سكينغولد S. Scheingold، "ما يمكن الإيمان به في: السياسة والمهنية والدفاع عن القضايا العامة"، (Stanford: OUP, 2004) 2004.

جمعية مناصري ناميبيا، "أهداف جمعية مناصري ناميبيا"
<http://www.namibianbar.org/About.htm> accessed 30 Oct 2015.

نقابة المحامين في كينيا، "الأهداف"، (جمعية المحامين في هونغ كونغ، 2015)
<http://www.lsk.or.ke/index.php/about-lsk> accessed 30 Oct 2015.

جمعية المحامين في هونغ كونغ، "الملف التعريفي"، (نقابة المحامين في هونغ كونغ، 2015)
<http://www.hklawsoc.org.hk/pub_e/about/> accessed 30 Oct 2015.

تومبسون أن. Thompson N، "في البحث عن العدالة: تقرير حول النظام القضائي في سيراليون"، تقريرصادر عن مبادرة حقوق الإنسان في الكومنولث ونقابة المحامين في سيراليون (مبادرة حقوق الإنسان في الكومنولث، 2002)، http://www.humanrightsinitiative.org/publications/ffm/sierra_leone_report.pdf، تم الوصول إليه في 30 أكتوبر 2015).

تريبيلوك أم Trebilock M و دانيالز آر. Daniels R، "إصلاح وتطور سيادة القانون: تحليل المسار الهش للتقدم" (منشورات Edward Elgar Publishing، 2009).

لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، "التقرير النهائي، العدد 4، الفصل الرابع، القسم الفرعي 3، 1998.

مجلس نقابة المحامين البريطانية، "المساواة والتنوع والتحشيد الاجتماعي" (مجلس نقابة المحامين البريطانية، 2015)، http://barcouncil.org.uk/about-us/constitution-and-structure/committees/equality-and-diversity-committee/، تم الوصول إليه في 30 أكتوبر 2015.

مجلس نقابة المحامين البريطانية، "بيان الرسالة" (مجلس نقابة المحامين البريطانية، 2015)، http://www.barcouncil.org.uk/about-us/mission-statement، تم الوصول إليه في 30 أكتوبر 2015.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "مبادئ الأمم المتحدة الأساسية حول أدوار المحامين" (المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سبتمبر 1990)
<http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/RoleOfLawyers.aspx> تم زيارته في 30 أكتوبر 2015.

القانون القضائي

كيلر في. Keller v.، ولاية كاليفورنيا (1990) (496) 88 S.Ct.